وقالت الخارجية انها رفضت أي اقتراح في مجلس الامن الدولي يسمح بأن يتحمّل طرف واحد فقط مسؤوليات عسكرية في فلسطين؛ كما رفضت الطلبات المتكررة من امين عام الامم المتحدة، والوسيط الدولي، لارسال وحدات اميركية لتكوين قوة شرطة خاصة لمدينة القدس، ولتأمين نزع سلاح المدينة.

واعتبرت الخارجية ان أمن الولايات المتحدة سيتضرر بأي قتال واسع النطاق في الشرق الاوسط، وفي فلسطين بصفة خاصة؛ وان استمرار القتال بين العرب واليهود يمكن ان يؤدي الى الاطاحة بالانجازات التي تحققت في اليونان وتركيا وايران، وقد ينتج عنه «خروج العرب من دائرة النفوذ الغربي، ويفرض، بالتالي، على الولايات المتحدة اعادة تحديد وضعها الامني في العالم» (**المصدر نفسه**).

ولفتت وزارة الخارجية الاميركية نظر مجلس الامن القومي الى ان مسألة توصّل مجلس الامن الدولي الى اعتبار الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلام، هو امر واقع، لا يستدعي، بالضرورة، اقدام المجلس المذكور على ارسال قوات عسكرية الى هناك، «فهناك بنود عديدة في لائحة الامم المتحدة تقدم طائفة واسعة من الخيارات الاخرى» (**المصدر نفسه**).

ولخّصت الخارجية الاميركية سياستها تجاه فلسطين في انها تتمثل في «الحفاظ على الهدنة والتوصل الى تسوية سياسية تتضمن، حتماً، اقامة دولة اسرائيل، وشكلاً من النظام الحكومي للجزء العربي من فلسطين، وتدويل القدس»، وبالتدريج اعادة «علاقات الصداقة والمصالح المشتركة» بين دول وشعوب المنطقة والولايات المتحدة (**المصدر نفسه**).

وعندما طلب مارشال من الرئيس ترومان، في أواخر آب (اغسطس)، ان تُطور الولايات المتحدة اعترافها باسرائيل، من اعتراف الامر الواقع (*de facto*) بالحكومة الاسرائيلية المؤقتة الى اعتراف قانوني كامل (*de jure*) بعد الانتخابات الاسرائيلية المقررة في بداية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، اقترح عليه، لتخفيف ردة الفعل العربية الى الحد الادنى، ان تعترف الولايات المتحدة، اعترافاً قانونياً (*de jure*)، بحكومة شرق الاردن، وتدعم طلب عضويتها في الامم المتحدة. وكان مارشال يرى ان الاعتراف القانوني باسرائيل «سيؤجج المشاعر العربية المعادية للولايات المتحدة»، وان الاعتراف بحكومة الملك عبدالله مفيد في هذا الاتجاه، ولأن حكومة الاخير «لعبت دوراً رئيساً في الآونة الاخيرة في تأمين موافقة العرب على الهدنة الحالية»، وتعاونت، ولا تزال، مع الوسيط الدولي، الكونت برنادوت، في المفاوضات الجارية لنزع سلاح القدس، «وان هذه الحكومة لديها نَفَس مُساوم يعتبر عاملاً هاماً وذا قيمة عالية في تطوير سياسة معتدلة ضمن جامعة الدول العربية». ويعتبر، أيضاً، ان الاعتراف بحكومة شرق الاردن سيلقى ترحيب بريطانيا؛ وقد يقنعها هذا بالاعتراف باسرائيل (*Foreign Relations of United States...*, *op. cit.*, p. 1359, 30/8/1948).

وعندما استأنفت القوات الصهيونية عملياتها العسكرية في اواسط تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، وفي اثناء انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة، طلب ملك شرق الاردن، عبدالله، من السفير الاميركي في عمان، ويلز ستابلر، ان تقوم الحكومة الاميركية بنقل رسالة منه الى الاسرائيليين مفادها انه يريد الاتفاق معهم، مجدداً، على عدم تعرض قوات الطرفين الى بعضها البعض في اثناء القتال، وذكّرهم باتفاقه معهم قبل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ بهذا الخصوص (**المصدر نفسه**، ص ١٥٠١، ٢١/١٠/١٩٤٨).

وفي اثناء النقاش الذي دار في مجلس الامن القومي الاميركي، في أواخر تشرين الاول (اكتوبر)، اشار وزير الدفاع، فورستال، الى طلب وزارة الخارجية تخصيص اربعة الى ستة آلاف جندي للقيام بمهمة الشرطة في فلسطين، بناء على توصية الوسيط الدولي، الكونت برنادوت. وعلق على ذلك بالقول: «ان هذا دليل على كيفية تطور الوضع في فلسطين خارج المسار المتوقع، دون ان يضع مجلس الامن القومي سياسة واضحة تجاهها». وتشكى فورستال من ان سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين «هي، في الاساس، عمل كل من ديفيد نيلز وكلارك كليفورد» (الاول كان وقتها يشغل منصب مساعد الرئيس للشؤون الادارية، والثاني المستشار الخاص